المطلب الرابع

العلاقه بين قانون الضمان الاجتماعي وقانون العمل

يتضح من خلال الدراسات الارتباط الوثيق بين قانون العمل والضمان الاجتماعي فقد كان الاهتمام بالعمال بقواعد قانونيه تكميليه اتجهت إلى أن تصبح آمرة بهدف اعاده التوازن للعلاقه بين العامل وأصحاب العمل، ولذلك كانت هذه النظم قاصره على العمال، وتوسعت في الوقت الحاضر لتشمل بعض الفئات

PDF Scanner ACE Scanner

الأخرى من غير العمال، لذلك ظهرت بوادر الانفصال بين قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي رغم الصله الوثيقه بينهما وتوالي تطبيق كلا منهما بديهيا مع ذلك تظهر بعض الاختلافات بينهما بالشكل التالي:

١- إن موضوع قانون العمل هو تنظيم علاقات العمل الفرديه والجماعيه مما يعني توفير الحمايه القانونيه للعمال أثناء العمل، ويعيد التوازن بين أصحاب العمل والعمال، اما موضوع قانون الضمان الاجتماعي فهو حمايه العمال من الاخطار المهنيه والاجتماعيه.

٢- من حيث نطاق تطبيق قانون العمل يطبق على كل من ينطبق عليه وصف عامل وبالتاكيد يلحق به قانون الضمان الاجتماعي إلّا أن بعض الدول توسع من نطاق شمول قانون الضمان الاجتماعي لتشمل أصحاب العمل والعمال المستقلين وعمال القطاع غير النظامي وبعضهم يشمل حتى المواطنين العاديين.

٣- مصادر التمويل غير مطلوبه في قانون العمل لعدم وجود مصاريف عموما يحسب لها مدى ابعد للصرف من قبل الجهه المتولية تنفيذ قانون العمل، بينما يتطلب ذلك في قانون الضمان الاجتماعي لاعتماده بالدرجه الأولى على هيكليه ماليه واسعه مما يتطلب دراسه ماليه قصيره المدى ووجود دراسه ماليه بعيده المدى.

يلاحظ انه رغم الاختلاف بين كلا القانونين إلّا أنه أحدهم يرمي بقواعده على الآخر سواء كان للتفسير أو نطاق التطبيق مثل قواعد اصابه العمل يتطلب فيها إثبات الصلة بالعمل وما قد يتطلبه قانون العمل من احاله بالتعويض احاله المرض العادي إلى قواعد الضمان الاجتماعي عند حساب التعويض في أيام المرض العادي أو الحمل أو الولاده بمضاعفات.

PDF Scanner ACE Scanner